تقرير أمريكي: الزيدي يحكم سلطة بغداد على المنافذ والنفط ويعزز سيادة الدولة

نشرت صحيفة نيويورك تايمز الامريكية، اليوم الاربعاء، تقريرا عن الاجراءات الحكومية الأخيرة بشأن ملف تهريب النفط، وأشارت فيه إلى أن رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي يقود تحركاً لتعزيز هيبة الدولة وترسيخ السيادة الوطنية وإحكام سلطة الحكومة الاتحادية على المنافذ والموارد الاقتصادية.

وقالت الصحيفة في تقريرها الذي تابعته "المطلع"، ان "رئيس الوزراء علي الزيدي اتخذ خطوات لبسط السيطرة على المنافذ الحدودية والموارد النفطية في إقليم كردستان، بعد أيام قليلة من إرسال قوات اتحادية إلى منطقة جرف النصر "، مشيرة الى ان "الخطوتين تدرجان ضمن حملة الزيدي لبسط سلطة الدولة في أنحاء البلاد".

وأضافت الصحيفة في تقريرها ان "إقليم كردستان العراق كان يعمل إلى حد كبير كدولة داخل الدولة، عقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة وأطاح بالنظام السابق وكان أكراد العراق يسيطرون على حدودهم ويحققون إيرادات من الحقول النفطية والصادرات النفطية التي كانت تخضع إلى حد كبير لسيطرتهم".

وبينت ان "التحركات جاءت على غرار الإجراءات التي اتخذها الزيدي إذ أرسل قوات إلى منطقة جرف النصر بعد إطلاق تحقيق في عمليات تهريب النفط من المنطقة"، مبينة ان "المحللين ينظرون إلى إجراءات

الزيدي على أنها ذات أبعاد استراتيجية في المقام الأول".

ويقول خبراء في الشأن العراقي، بحسب الصحيفة، إن "القيادات الكردية لا تملك سوى أوراق ضغط محدودة في مواجهة الحكومة المركزية".

واشارت الصحيفة الى أن "الأكراد حظوا منذ فترة طويلة بدعم الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فإنهم قد لا يتمكنون من التعويل على إدارة ترامب، التي مارست بالفعل ضغوطا على حلفائها الأكراد في سوريا للخضوع لسلطة الحكومة المركزية في دمشق ودمج قواتهم في الجيش السوري الجديد".

وقال المحلل المختص بالشأن العراقي في معهد تشاتام هاوس للأبحاث ومقره لندن ريناد منصور: "تتبنى إدارة ترامب أيضا هذه الأفكار، ولا سيما مبعوثه توم باراك ".

وأضاف ان "هناك جيل من الأكراد لم يعرف سوى الحياة في ظل حكومة إقليم كردستان، ولا يتحدث أفراده اللغة العربية، وقد تمسكوا بالحلم الذي طرحته قياداتهم بأنهم سيمضون يوما ما نحو إقامة دولة"، مضيفا "ملامح مستقبل هذا الجيل تبدو الآن مختلفة تماما".

وأضافت الصحيفة في تقريرها ان "إقليم كردستان العراق، يتمتع بحكم شبه ذاتي في شمال العراق عقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة وأطاح بالنظام السابق وكان أكراد العراق يسيطرون على حدودهم ويحققون إيرادات من الحقول النفطية والصادرات النفطية التي كانت تخضع إلى حد كبير لسيطرتهم".

واشارت الى انه "عندما أقدمت قيادات الإقليم، التي ازدادت جرأة، على الدعوة إلى إجراء استفتاء على الاستقلال عام 2017، ردت الحكومة في بغداد بالسيطرة على حقول نفطية رئيسية كانت خاضعة لسيطرة الأكراد ووقف صادرات النفط عبر خط الأنابيب إلى تركيا".

وبينت "لم يستأنف تشغيل خط الأنابيب إلا خلال العام الجاري، عندما توصلت السلطات الكردية والحكومة المركزية إلى اتفاق في خضم الحرب ضد إيران، التي تسببت في توقف شحنات النفط عبر مضيق هرمز".

ولفتت الى انه "بعد خسارة جزء كبير من إيراداتها النفطية، باتت إدارة الإقليم عرضة لتأثير مساعي بغداد الرامية إلى تعزيز مركزية الدولة، إذ تتولى الحكومة الاتحادية دفع رواتب موظفي القطاع العام، ما يمنحها ورقة ضغط كبيرة".

واضافت ان "زاد من ضعف إقليم كردستان العراق الصراع على السلطة بين حزبيه الرئيسيين، الذي أدى إلى تعطيل عمل برلمان الإقليم لمدة عامين"، مشيرة الى ان "الجيل الأصغر سنا من أكراد العراق، لا تربطه سوى صلات محدودة ببقية أنحاء البلاد".